Jordan Journal of Islamic Studies

Volume 16 | Issue 1 Article 2

3-1-2020

الملزقات بين الجرح والتعديل The Copy-Paste Hadiths between the Defected and Non-defected Narrators

Nidal Hassan Al-Momany
Balqa Applied University, asamanedal@yahoo.com

Follow this and additional works at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois

Part of the Islamic Studies Commons

Recommended Citation

Al-Momany, Nidal Hassan (2020) "الملزقات بين الجرح والتعديل The Copy-Paste Hadiths between the Defected and Non-defected Narrators," *Jordan Journal of Islamic Studies*: Vol. 16: Iss. 1, Article 2.
Available at: https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/2

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jordan Journal of Islamic Studies by an authorized editor. The journal is hosted on Digital Commons, an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aaru.edu.jo, marah@aaru.edu.jo, u.murad@aaru.edu.jo.

الملزقات بين الجرح والتعديل

د. نضال حسن المومني*

تاريخ وصول البحث: ٢٠١٨/٦/٢٦م تاريخ قبول البحث: ٢٠١٨/١١/١١م

ملخص

يهدف البحث للاهتمام بألفاظ الإلزاق عند العلماء بعد استقراء جميع النصوص، وقد خلصت الدراسة إلى تعريف لألفاظ الإلزاق عند العلماء بأنها: إدخال، أو وضع، أو تلفيق سند أو جزء منه كإبدال راوٍ مع غير متن حديثه (ما ليس منه) أو جمع متون متعددة في سند غريب إما عن قصد بالتلاعب بالأسانيد فهو الكذب، أو عن غير قصد بسبب الغفلة كسلوك الجادة فهو الخطأ، وهو غالباً في السند؛ وذلك خدمة للسنة الشريفة؛ وذلك بعد أن وجدت الدراسة أن عشرة من علمائنا الجهابذة استخدموا خمسة وأربعين لفظة أطلقها العلماء، وعشرين لفظة دون تكرار ودرستها جميعاً.

الكلمات المفتاحية: ملزقات، لزق، إلزاق، الجرح والتعديل، علل.

Abstract

This paper attempts to highlight the copy-paste words (mulzaqat) of Hadeeth-defect scientists while studying Hadeeth texts comprehensively. Thus, this paper concludes that Hadeeth scientists define copy-past words as "inserting, or fabricating Hadeeth relators sannad or part of sannad via substituting Hadeeth relator with another Hadeeth text or via collecting various texts into an odd sannad. This fabrication could be on purpose as sannad words manipulation which is again lying, or could be spontaneous due to negligence as a matter of routine and that is mistake. Importantly paying attention to this issue as a serving way of protecting theSunnahShareefah. Finally, this paper shows that ten of great Hadeeth scientists use forty-five idioms called by other scientists and twenty ones without recurrence.

المقدمة.

إنَّ الحمد لله نحمده ونستعينه، ونشهد أنَّ لا إله إلا الله، ونشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله ﷺ، أما بعد: فسأتحدث في هذا البحث الأصيل في الدراسات الإسلامية عن الملزقات بين الجرح والتعديل بعد استقراء النصوص عند كل ناقد، ثم دراسة كل لفظة عند الناقد بالإفادة من منطوق كلام الناقد أو مفهومه، وكلام من تطرق لهذه الكلمة إن وجد؛ لأن كل زيادة في المبنى يتبعها زيادة في المعنى لمحاولة معرفة مقصد الناقد من لفظة الإلزاق، وتكمن أهمية هذه الدراسة بالذات أنه عندما نفهم كلام علمائنا الجهابذة نعرف كيف نخدم السنة التي بنيت عليها الروايات، وتقديم معرفة علمية للإسلام؛ فيتمحص صحيح الحديث من غيره لئلا ينسب إلى السنة ما ليس منها، ثم تسليط الضوء على فهم كلام النقاد حسب منطوق أو مفهوم كلام الناقد لإبراز كيف تعامل علماؤنا جرحا وتعديلاً مع حديث الصادق المصدوق، ولخدمة المصدر الثاني من مصادر التشريع، ويعطي الاشتغالَ بهذا الموضوع الباحث دراية بدقة كلام النقاد، ويسهم في بناء شخصية الباحث العلمية، وملكة النقد، وَلَا

* أستاذ مساعد، كلية عجلون، جامعة البلقاء التطبيقية.

Published by Arab Journals Platform, 2020

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 2

سِيَّمَا أنه في أشد العلوم غموضا على غير الناقد مع احترام روَّاد هذا العلم بدراسة أقوالهم لفهم مرادهم، وطرقهم في كشف عِلل الأخبار بعد فهم الألفاظ التي يستخدمها النقاد في ضوء تطبيقهم في كتبهم، ونقدهم العلمي بعبارات دقيقة تدل على سبرهم لرواة الحديث، وهو طريق لكتابة تراجم معللة تعين الباحثين في دراساتهم وفق أسس علم العلل، ثم إن الحكم على الأحاديث مناطه فهم كلام العلماء في هذا الحديث، مع ضرورة الإلمام بجميع ألفاظ الإلزاق التي استخدمها النقاد، وتسهم الدراسة في مناقشة سيل المشكلات في الكتابات المعاصرة في السنة، والتي تتعامل مع السنة بعيداً عن علم الجرح والتعديل، وكلام علمائه، بل وبالاستناد لحجج عقلية أو غيرها؛ فكيف أن لفظة الإلزاق احتاجت دراسة لفهمها فترشدهم أنه ما هكذا تورد الإبل؛ فلا يحكم أي منهم إلا بعد الرجوع للعلماء، كما أن الاهتمام بكلام النقاد لازم من لوازم تحمل أمانة الاستخلاف في الأرض بتقريب ألفاظ العلماء؛ ليسهل سبر ما فيها من فوائد.

مشكلة الدراسة.

إن لكل دراسة مشكلة، وتسعى هذه الدراسة إلى حلِّ جملة من الأمور، منها:

١- ضرورة فهم ألفاظ الإلزاق لقبول أو رد الأحاديث النبوية من الباحثين في السنة والمتعاملين معها.

٢- قلة الكتابات في استقصاء، وفهم كلام النقاد بشكل عام، وعدم وجود دراسات تبين موضوع هذه الدراسة.

٣- الحاجة في السبر، والبحث عن كل لفظة من ألفاظ الإلزاق بالرجوع إلى كتب العلل بالطريقة اليدوية؛ لوجود مصائب وأخطاء شنيعة هائلة عند الاكتفاء بالموسوعات الحاسوبية؛ لأن مدخل البيانات في جل الموسوعات من غير أهل الاختصاص.

٤- عدم وجود تعريف ذي أركان من الناقد لألفاظ الإلزاق، واقتصارهم كثيراً على إشارات تحتاج كل منها لدارسة طويلة جدا لا يذكر في ثنايا البحث منها إلا كلمات يسيرة.

٥- تعذر الفهم الدقيق لكلام النقاد في الإلزاق؛ بسبب البعد عن الطريقة الاستقرائية موضوع الدراسة؛ لأن النصوص يُفَسِّرُ بَعْضُها بَعْضًا، وهي أدل على بيان مقصود الناقد أو مصطلحه.

٦- الرجوع لأكثر من طبعة لتحديد لفظ تعليقات النقاد في حال اختلافها وتوضيح ذلك في الهامش.

٧- إيجاد تعريف للإلزاق، والوصول لتعريف للملزقات بالبناء على الواقع التطبيقي للنقاد.

أسباب اختيار الموضوع.

فإن اختياري لهذا الموضوع من الأهمية بمكان:

١- إن الموضوع لم يبحث بحثاً مستقلاً –فيما أعلم–.

٢- عدم معرفة معنى ألفاظ الإلزاق عند النقاد، وعدم معرفة حتى مقصود الناقد بلفظة الإلزاق.

٣- عدم وجود تعريف يبين حدود الإلزاق عند من أطلقوا هذه اللفظة، وعدم بحثه حتى عند أمثال ابن الصلاح، ومن سبقه.

٤- أهمية بيان أن تعريف كلام العلماء بعيدا عن تطبيقاتهم خطأ كبير، وحتى بالبناء على نص من الناقد يوقع في الشطط، والغلط؛ لأنه لا بد لفهم لفظ الناقد من جمع كلامه على اللفظة في كل ما وصلنا ثم دراسة كلامه للوصول للنتيجة، أي: بضم النصوص بعضها لبعض، وعدم الاقتصار على أخذ نماذج تعطي نتيجة عارية عن الدقة.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/2

٥- ضرورة تطبيق نتائج الاستقراء لكلام الناقد الذي يعتمد على واقع كلام الناقد في كتبه؛ للوصول لفهم معنى اللفظة عند الناقد.

٦- صقل الباحث لكثرة مطالعته كلام النقاد، وإيصال رسالة للباحثين المعاصرين بضرورة عدم تخطي الجهد الذي يجب أن يفتخر به لعلماء العلل بأي شبهات معاصرة عارية عن حسن المعرفة لعلم العلل بطريقة تطبيقية.

الدراسات السابقة.

إنَّ هذا الموضوع، وهذه الدراسة –فيما علمت– لم تبحث بحثاً مستقلاً رغم بحثي طوال لأكثر من سنة، أما الجهود عند النقاد السابقين كانت واضحة من خلال تطبيقاتهم فقط، واستخدامهم لها كواقع تطبيقي من خلال إطلاقهم هذه الألفاظ، أما جهود من جاء بعد النقاد في الملزقات فهي متواضعة، ولم أجد من الدراسات سوى إشارات عند كل من: كتاب الاتصال والانقطاع: لإبراهيم بن عبد الله اللاحم، في سطر فقط يظهر أنه بناه على مثالين فقط دون تعليق، وكتاب معجم علوم الحديث النبوي: لعبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي، في صفحتين تقريباً حيث ذكر ثمانية نماذج عن عالم واحد، وبنى بسطر ونصف ما عده تعريفا عاما لكل إلزاق، ولم يجمع حتى ألفاظ الإلزاق، وتختلف هذه الدراسة عن الإشارات السابقة أنها:

١- دراسة استقرائية لألفاظ الإلزاق كلها لما يقارب عشرين لفظة.

٢- دراسة استقرائية لكل النقاد الذين تكلموا في ألفاظ الإلزاق لعشرة من جهابذتنا –رحمهم الله–.

٣- دراسة كل أنموذج عند كل عالم للوصول لمقصد العالم من هذه اللفظة.

٤- البحث عن أي إضافات من نقاد أشاروا بكلام يفسر كلام الناقد، وإن قل.

٥- الاجتهاد بترتيب النماذج على حسب كثرة أو قلة استخدام الناقد لألفاظ الإلزاق وغيرها؛ لأنهَّا تقوم على استخراج لفظة من كتب العلل، ودراستها من كتبهم بناء على الواقع التطبيقي لعمل النقاد؛ فهي إضافة جديدة لفهم كلام النقاد في الرواة، واستقراء من أطلقت عليه من الرواة مع بيان العلاقة بين اللفظة، وتتميز أيضاً بعدم إدراج الألفاظ التي أطلقها النقاد، وهي بعيدة عن موضوع الدراسة كما يفعل من يستطرد في الأبحاث، ويدخل تحته ما قاربه، وربما ما بعد عنه لإعطاء انطباع يعطي الموضوع أكبر من حجمه، مع التنبيه أن هناك آفاق متعددة للبحث غير الجانب الذي جرى عليه البحث والدراسة، والذي لم تتسع له هذه الدراسة، وأشيد هنا بأهمية دعوة طلبة العلم للتوجه للدراسة التطبيقية القائمة على الاستقراء الكلي أو حتى الجزئي عوضا عن الدراسات البعيدة عن الجانب التطبيقي؛ فلا بدّ من وقفة مراجعةٍ نقديّة لألفاظ النقاد بالبناء على الدراسات الاستقرائية للوصول لنتائج دقيقة تنعكس بشكل إيجابي لفتح الآفاق لسبر المصدر الثاني من مصادر التشريع، وطرقه بطريقة جادة.

منهج الدراسة.

لقد استخدمت في هذه الدراسة:

المنهج الاستقرائي: حيث تتبعت ألفاظ كل ناقد أطلق لفظ الإلزاق بالاستقراء اليدوي، والإفادة من الحاسب الآلي، ثم قمت بتدوينها، ثم تدون كل لفظة عند كل ناقد بشكل مستقل بعد ترجمة مختصرة له.

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 2

المنهج التحليلي: وهو مرتبط بالمنهج السابق، حيث قمت بأخذ الدراسة الاستقرائية التي تحتوي على ألفاظ كل ناقد بالإلزاق تحليل، ودراسة النتائج السابقة للوصول لمعنى هذه اللفظة بالذات عند هذا الناقد، ثُمَّ فهمها بناء على تطبيق العالم بما يفهم منها، وتحليل منطوق النص، أو مفهومه للوصول لنتائج دقيقة ما أمكن، ثم إن دعت الحاجة بسبب كثرة النماذج البحث للوصول لخلاصة لدلالة المعنى عند الناقد، وبعد أن جمعت عبارة النقاد للملزقات في الدراسة الاستقرائية كانت كبيرة، ولكن وجدت كثيرا من النتائج أخذها ناقد من آخر على سبيل نقل المعلومة فرجعت، وأخذت كلام كل ناقد من كتابه.

وبالنسبة لصعوبات الموضوع، فمنها:

١- عدم وجود لفظة للإلزاق معينة فأقتضي البحث عن كل لفظة قريبة من الإلزاق.

٢- عدم وضوح معنى لفظ الناقد حتى يحتاج الباحث لدراسة النصوص التي أوردها الباحث لأسابيع للوصول لنتيجة لا يدخل منها في البحث إلا بضع كلمات توضح مقصد الناقد.

٣- نقل بعض العلماء لفظة الإلزاق عن عالم آخر سبقه حتى في النص نفسه، مما يتطلب زيادة التحري وعدم التعجل والاغترار بذلك.

٤- ضرورة الرجوع لأكثر من طبعة للتأكد من اللفظة في بعض الأحيان.

٥- عدم وجود موسوعات إلكترونية دقيقة تشمل جميع كتب النقاد للدراسة الاستقرائية، واللجوء كثيراً للطريقة اليدوية بالرجوع للكتب مباشرة، وعدم وجود بعض الأجزاء لبعض الكتب مما يتطلب البحث في أكثر من جامعة، وعلى المواقع لإكمال الاستقراء.

٦- تحتاج الدراسة الاستقرائية لصفحات بينما الأبحاث مقيدة بعدد محدد.

خطة الدراسة.

جاءت خطة البحث في: مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ابن حبان أكثر من استخدام ألفاظ الإلزاق، وتفنن بها.

أولاً: لفظ الأول (وَيلْزق)، (ويلزقها).

ثانياً: اللفظ الثاني (وَيلْزق بِهِ).

ثالثاً: (فألزق)، (ألزقت)، (وألزق)، (وألزقه).

رابعاً: اللفظ الرابع (المُلزَقات أو الملزوقات أو والملزقات أو بالملزقات).

خامساً: اللفظ الخامس (ملزق).

سادساً: اللفظ السادس(إلزاق، وألزق، وألزقت، وألزقه).

المطلب الثاني: النقاد الذين استخدام كل منهم لفظتين أو أكثر من ألفاظ الإلزاق.

أولاً: يحيى القطان: اللفظ الأول الذي استخدمه (ملزقة). اللفظ الثاني (ملزق).

ثانياً: أحمد بن حنبل: اللفظ الأول (بِهِ مُلْصَقًا). اللفظ الثاني (مُلْصَقٌ بِ).

ثالثاً: ابن أبي خيثمة: اللفظ الأول (ألصق). اللفظ الثاني و(فألزق).

رابعاً: الذهبي: اللفظ الأول (ألصق). اللفظ الثاني (ملصق).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/2

المطلب الثالث: النقاد الذين استخدم كل منهم لفظة واحدة من ألفاظ الإلزاق.

أولاً: جرير الرازي (ملزقة).

ثانياً: الفضل بن دكين (يلزق).

ثالثاً: عبد الرحمن بْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرازي (ألصق).

رابعاً: محمد بن مخلد بن حَفْص الْعَطَّار (يلزقها).

خامساً: ابن عدي (ويلزقه)، و(يلزق)، و(وَيَلْزَقُ).

سادساً: الخطيب البغدادي (فألزقه)، و(لزقه).

سابعاً: ابن القيسراني (فألزقه).

ثامناً: السمعاني (ويلزق).

تاسعاً: محمد الأنصاري المراكشي (ألصَقَ).

عاشراً: السيوطي (يلزق).

وختمت البحث بخاتمة، بينت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها في البحث.

تمهيد:

<u>الإلزاق، والعلة في اللغة وفي الاصطلاح.</u>

في اللغة: قال ابن منظور: "لَزِقَ الشيءُ بِالشَّيْءِ يَلْزَقُ لُزوقاً: كَلَصِقَ والتزَقَ التِزاقاً وَقَدْ لَصِق ولَزِق ولَسِق، وأَلْزَقَهُ كأَلْصَقه، وأَلْزَقَهُ بِهِ غيرهُ، ولازَقَهُ: كَلَاصَقَهُ. وَهَذَا لِزْق هَذَا ولَزِيقُه وبِلِزْقِه أَيْ: لَصِيقِهِ، وَقِيلَ: أَي بِجَانِبِهِ"[١]. فالمعنى اللغوي يدور حول اللزق واللصق، والإلْصَاق.

أما اصطلاحاً؛ فالتعامل مع التعريف الاصطلاحي سَلَكَ ثلاثة أساليب:

١- إطلاق لفظ الإلزاق بناء على تطبيقات العلماء لفهم اصطلاحهم، وهذا يحتاج للدراسة التطبيقية موضوع البحث، وهو أدق التعريفات.

٢- الانطلاق من تعريف ابن دحية للموضوع: وهو ما وُضع على رسول الله ﷺ أي: أُلْصِقَ به-ولم يقُلْه، يقال: وضَع فلانٌ على فلانٍ عاراً إذا ألصقه به، والوضْع أيضاً: الحطُّ والإسقاط فكأنَّ هؤلاء الفسقة وضعوا على رسول الله ﷺ أحاديث وهي ساقطةٌ عنه إذ هي كلامُ غيره"[٢]، ولكن هذا غير دقيق؛ لأنه كان من ناحية اللغة، ولأنه كان يعرف الحديث الموضوع وليس الملصقات.

٣- تعريف الملزقات بعد قراءة مثال أو بالبناء على التعريف في اللغة: كقول "الملزقات: هي الأحاديث التي يرويها الضعيف عمن لم يحدث بها قط، سواء أكانت صحيحة أو ضعيفة، أو موضوعة"[٣]. وهناك آخر: "الإلزاق: ومعناه أن الراوي لم يسمع الحديث ممن رواه عنه"[٤].

<u>الجرح والتعديل في اللغة والاصطلاح.</u>

في اللغة: الجَرْح: "وَيُقَالُ جَرَح الحاكمُ الشاهدَ إذا عَثر مِنْهُ عَلَى مَا تَسْقُطُ بِهِ عَدَالَتُهُ مِن كَذِبٍ وَغَيْرِه؛ وَقَدْ قِيلَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْحَاكِمِ، فَقِيلَ: جَرَحَ الرجلَ غَضَّ شَهَادَتَهُ"[٥]، أما التعديل: "العَدْلُ مِنَ النَّاسِ: المَرْضِيُّ قولُه وحُكْمُه. وَقَالَ الْبَاهِلِيُّ: رَجُلٌ

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 2

عَدْلٌ وعادِلٌ جَائِزُ الشَّهَادَةِ. ورَجُلٌ عَدْلٌ: رِضاً ومَقْنَعٌ فِي الشَّهَادَةِ"[٦].

اصطلاحاً: فعلم الجرح والتعديل: "علم يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم أو ردها بألفاظ مخصوصة، وفي مراتب تلك الألفاظ؛ فعلم الجرح والتعديل بيان مكانة العلماء حملة السنة في الرواية، والنقل"[٧].

المطلب الأول: الحافظ محمد بن حبان البستي أكثر من استخدام ألفاظ الإلزاق، وتفنن بها [٨].

سيتم في هذا المطلب استقراء ألفاظ الإلزاق عنده، والتي تبين أنها أكثر من ستة في أكثر من ثلاثين موضعاً؛ ثم البحث في مدلولات الألفاظ عنده:

<u>اللفظ الأول (وَيلْزق)، و(ويلزقها):</u> بعد استقراء النصوص نجد أنها وردت عند ابن حِبَّان في مواضع كما يأتي: قال في الموضع الأول: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ النَّسَوِيُّ: "شيخ دجال يضع الْحَدِيث عَلَى الثِّقَات وَيلْزق الموضوعات بالضعفاء"[٩]، وقال في الموضع الثاني فرج الشَّامي: "كَانَ مِمَّن يقلب الأسانيد وَيلْزق الْمُتُون الْوَاهِيَة بِالأسانيد الصَّحِيحَة"[١٠]، وقال في الموضع الثالث يُوسُف الصفار: "كَانَ مِمَّن يقلب الأسانيد وَيلْزق الْمُتُون الْمَوْضُوعَة بِالأسانيد الصَّحِيحَة وَيحدث بهَا[١١]، وقال في الموضع الرابع خَالِد بْن عَبْد الدَّائِم: "وَيلْزق الْمُتُون الْوَاهِيَة بِالأسانيد الْمَشْهُورَة[١٢]، وقال في الموضع الخامس: حُسَيْن الرَّحبِي: "كَانَ يقلب الْأَخْبَار وَيلْزق رِوَايَة الضُّعَفَاء بالثقات"[١٣]، وقال في الموضع السادس: عبد الله أبو شيخ: "يلزق المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر؛ ليشتبه على متن الحديث صناعته"، وقال في الموضع السابع الْهُذَيْل بن الحكم: "وَإِذا روى رجل مَجْهُول لم يعرف بِالْعَدَالَةِ عَن ضَعِيف شَيْئا مُنْكرا لَا يتهيأ إلزاق الْقدح بِأَحَدِهِمَا دون الآخر إِلَّا بعد السبر على أَن مجانبة مَا روى أَحْرَى حَتَّى تُوجد لَهُ رِوَايَة عَن الثِّقَات بِمَا يُوَافق الْأَثْبَات متعرية عَن الْمَنَاكِير فحينئذ يدْخل فِي جملَة أهل الْعَدَالَة وَيلْزق ذَلِك الحَدِيث الْمُنكر الَّذِي روى عَن ذَلِك الضَّعِيف بالضعيف دونه"[١٤]، وقال في الموضع الثامن: "عبد الرَّحْمَن بن عبد الله الْعمريّ: "كَانَ يهم فيقلب الْإِسْنَاد وَيلْزق الْمَتْن بِالْمَتْنِ ففحش ذَلِك فِي رِوَايَته فَاسْتحقَّ التّرْك"[١٥]. وقال في الموضع التاسع: "سهل بن قرين شيخ يروي عن بن أبي ذئب وغيره من الثقات ما ليس من حديث الأثبات يلزق المراسيل والمقاطيع بأقوام مشاهير فيسندها عنهم لا يجوز الاحتجاج به"[١٦]. الموضع العاشر: طاهر ابن الفضل الحلبي: "يضع الحديث على الثقات وضعا ويقلب الأسانيد يلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة لا يحل كتابة حديثه إلى على جهة التعجب"[١٧]. وفي الموضع الحادي عشر: فضيل بن مرزوق:" روى عنه العراقيون منكر الحديث جدا كان ممن يخطىء على الثقات ويروي عن عطية الموضوعات وعن الثقات الأشياء المستقيمة فاشتبه أمره والذي عندي أن كل ما روى عن عطية من المناكير يلزق ذلك كله بعطية ويبرأ فضيل منها"[١٨]. وفي الموضع الثاني عشر: أحمد بن عبد الله بن ميسرة الحراني: "يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات ويسرق أحاديث الثقات ويلزقها بأقوام أثبات لا يحل الاحتجاج به"[١٩] ثم ذكر خبران باطلان رفعهما والصحيح جميعا من فعل بن عمر.

إن دلالة هذا اللفظ بعد استقراء النصوص التي جمعت لفظة (وَيلْزق) (ويلزقها) عند (ابنُ حِبَّان) في الروايات للوصول للمعنى عنده تبين أن حسب منطوق الروايات، أو مفهومها يبين أن دلالة هذه اللفظة عنده يتمثل بأنه عند النَّسَوِيُّ، بجعل الحديث الموضوع من أحاديث الضعفاء من الرواة، وهو ليس منها، وكذلك الشَّامي، والصفار، وابْن عَبْد الدَّائِم، وابن قرين، وطاهر: أضافوا أو وضعوا للأَسَانِيدِ الصحِيحَة المشهورة مُتُوناً وَاهِيَة موضوعة، بينما ابن مروان يلزق المتون الصحاح التي لا يعرف لها إلا طريق واحد بطريق آخر؛ ليشتبه على متن الحديث صناعته، وأضاف الْهُذَيْل الحَدِيث الْمُنكر الَّذِي روى

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/2

عَن الضَّعِيف بالضعيف دونه، وكَانَ حَنش يجعل الرِوَايَة للثقات بينما هي للضُّعَفَاء، بينما العمري كان يكثر الوهم منه بجمع متون الأحاديث في متن واحد، في حين أن فضيل كان معنى يلزق أنه يلحق السبب في الخطأ فيه من أحد الرواة، والحراني يغير أحاديث الثقات عن ثقات آخرين.وبعد البحث للوصول لخلاصة المعنى عنده تبين أن المقصود هو: أن الراوي تلاعب بالأسانيد والمتون فقطعها ثم أخذ الأحاديث الموضوعة ثم ربطها بثقات أو ضعفاء، أو جمع المتون في متن واحد كل ذلك عن قصد، أو عن غير قصد؛ فتصرف الراوي من جعبته بتقطيع الأسانيد والمتون ووضع سند مع متن آخر أو جمع متون أحاديث متعددة ووضعها في سند غريب عن المتن؛ فجمع سند الحديث مع غير متنه عبر عنه ابن حبان بـ(وَيلْزق)، وفي موضع أخذ بعموم المعنى اللغوي بإلحاق سبب الخطأ بأحد الرواة.

اللفظ الثاني عند ابنُ حِبَّان (وَيلْزق بِـه): نجد أنها وردت عنده في مواضع كما يأتي: قال في الموضع الأول سليم الطَّائِي: "روى عَنهُ سُلَيْمَان بن سَلمَة الخبائري الْأَعَاجِيب الْكَثِيرَة، وَلست أعرفهُ بعدالة وَلَا جرح وَلَا لَهُ راو غير سُلَيْمَان وَسليمَان لَيْسَ بِشَيْء فَإِن وجد لَهُ راو غير سُلَيْمَان بن سَلمَة اعْتبر حَدِيثه وَيلْزق بِهِ مَا يتأهله من جرح أَو عَدَالَة"[٢٠]، وقال في الموضع الثاني: "عبد السَّلَام فهو يحكم عليه حكماً مستقلاً بما يتوافق مع ضبطه بن أبي فَرْوَة من أهل نَصِيبين: "يسرق الحَدِيث وَيلْزق بالثقات الْأَشْيَاء الَّتِي رَوَاهَا غَيرهم من الْأَثْبَات"[٢١]، وقال في الموضع الثالث: "حَمَّاد الْأَزْدِيّ: "يسرق الْحَدِيث وَيلْزق بالثقات مَا لَيْسَ من أَحَادِيثهم"[٢٢]، وقال في الموضع الرابع: حَفْص الْأَيْلِي: "يقلب الْأَخْبَار وَيلْزق بِالأسانيد الصَّحِيحَة الْمُتُون الواهية"[٢٣]، وقال في الموضع الخامس: مُحَمَّد الزرقي: "كَانَ شيخها مغفلا يقلب الأسانيد وَلَا يفهم وَيلْزق بِهِ الْمَتْن وَلَا يعلم"[٢٤]، وقال في الموضع السابع: خَيْثَمَة بْن أَبِي خَيْثَمَة: "روى عَنْهُ جَابِر الْجعْفِيّ مُنكر الْحَدِيث عَلَى قلته لَا تتَمَيَّز كَيْفيَّة سَببه فِي النَّقْل؛ لِأَن رَاوِيه جَابِر الْجعْفِيّ فَمّا يلزق بِهِ من الوهم فَهُوَ لجَابِر ملزق أَيْضا فَمن هَهُنَا اشْتبهَ أمره وَوَجَب تَركه"[٢٥]. وبعد البحث في دلالة اللفظ الثاني (وَيلْزق بِـ) من ألفاظ الملزقات عند ابنُ حِبَّان، واستقراء الروايات التي جمعت اللفظة نفسها عند الناقد فإن التفسير لمقصود الناقد لها حسب منطوق الروايات، أو مفهومها يبين أن دلالة هذه اللفظة عند الناقد يتمثل بأنه عند سليم الطَّائِي: يحكم عليه حكماً مستقلاً عمَّا سبق بيانه بما يتوافق مع عدالته، وضبطه لحفظة أو كتابه بحكم مستقل عن الأعاجيب التي رواها عنه سليمان بن سلمة، فإن رواية الخبائري فقط عنه هي غير مقبولة عند ابن حبان، وبعد البحث للوصول لخلاصة المعنى عنده تبين أن المقصود: هو أنه يحكم عليه بحكم مستقل بغض النظر عن ما روي عنه في هذا الموضع، وهذا إشارة لما يسمى بالتراجم المعللة؛ فالخلاصة أنه: يحكم عليه حكماً مستقلاً بما يتوافق مع ضبطه، أما ابن أبي فَرْوَة: فأحاديث الثقات يجعلها على أثبات أيضاً لكنها ليست من أحاديثهم، ووسع حَمَّاد الْأَزْدِيّ فيجعل للثقات متوناً ليست من أحاديثهم ثقات أم غير ثقات، وضيق حَفْص الْأَيْلِي فهو يجعل للأسانيد الصحيحة متوناً واهية، وكل ما سبق عن قصد منهم، لكن مُحَمَّد الزرقي كان يفعل ذلك عن غير قصد؛ لأنه مغفل يبدل بين الأسانيد والمتون عن غير قصد بسبب الغفلة، إما خَيْثَمَة فالحكم على خَيْثَمَة بوصف، وهو أنه حصل منه الوهم في هذه الأحاديث على قِلَّتها؛ فالخلاصة أن ابن حبان: أما يحكم عليه حكماً مستقلاً بما يتوافق مع ضبطه، أو أنه يجعل رواية الثقات أو الأسانيد الصحيحة متوناً ليست من أحاديثهم ثقات أم غير ثقات عن قصد أو غير قصد بسبب الغفلة.

اللفظ الثالث عند ابنُ حِبَّان ويشمل: (فألزق)، (ألزقت)، (وألزق)، (وألزقه): قال ابن حبان: "وَحَمَّادٌ هَذَا سَرَقَهُ مِنْ عَلِيِّ ابْنِ عَاصِمٍ فألزق بالثوري وحد بِهِ وَجَعَلَ مَكَانَ الأَسْوَدِ عَلْقَمَةَ"[٢٦]، وقال ابن حبان: "إسماعيل بن عياش: "كان إسماعيل

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 2

ابن عياش من الحفاظ المتقنين في حداثته، فلما كبر تغير حفظه فما حفظ في صباه وحداثته أتى به على جهته وما حفظ على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه وأدخل الإسناد في الإسناد وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم"[٢٧]. وقال ابن حبان في عثمان الطرائفي: "كان معلما يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها فلما كثر ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات وحمل عليه الناس في الجرح"[٢٨]. في حين أن موسى بن عبد الرحمن الصنعاني: "وضع على بن جريج عن عطاء بن عباس كتابا في التفسير جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن سليمان وألزقه بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ولم يحدث به ابن عباس ولا عطاء سمعه ولا ابن جريج سمع من عطاء وإنما سمع ابن جريج من عطاء الخراساني عن ابن عباس في التفسير أحرفا شبيها بجزء وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئا ولا رواه لا تحل الرواية عن هذا الشيخ ولا النظر في كتابه إلا على سبيل الاعتبار"[٢٩]، وبعد البحث في دلالة هذه اللفظة عند هذا الناقد للوصول لخلاصة المعنى عنده تبين أن المقصود هو: أن حَمَّادٌ حذف علي بن عاصم، ووضع مكانه سفيان الثوري، وجعله من حديثه وهو من حديث علي بن عاصم، أما إسماعيل فاختلط فكان يدخل الإسناد في الإسناد وألزق المتن بالمتن وهو لا يعلم، بينما الطرائفي لتلاعبه بالأسانيد الحق به الخطأ، بينما الصنعاني: أدخل على رواة أحاديث ليست من أحاديثهم.

<u>اللفظ الرابع (المُلزَقات أو الملزوقات أو الملزقات أو بالملزقات) عند ابنُ حِبَّان:</u> بعد استقراء النصوص نجد أنها وردت عنده في مواضع كما يأتي: قال في الموضع الأول: "عبد الله بن الْعمريّ. روى عَن نَافِع عَن بن عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أسْهم للفارس سَهْمَيْنِ وللراجل سَهْما فِيمَا يشبه هَذَا من المقلوبات، والملزقات الَّتِي ينكرها من أمعن فِي الْعلم وَطَلَبه فِي مظانه"[٣٠]. إذن الراوي قلب السند، وأخطأ، وكأنه سلك الجادة الطريقة السهلة نَافِع عَن ابن عُمَرَ، وقال في الموضع الثاني: عبد الله الْغِفَارِيّ كان ممن يأتي: "عَن الضُّعَفَاء الملزقات"[٣١]، وقال في الموضع الثالث حسان بْن غَالب: "يروي عَن الْأَثْبَات الملزقات"[٣٢]، وقال في الموضع الرابع: خَالِد العثماني عَن مَالِك: "يحدث عَنْهُ بالأشياء الملزقات فَلَمَّا كثر مِنْهُ مَا وصفت بَطل الِاحْتِجَاج بِخَبَرِهِ فِيمَا وَافق الثِّقَات"[٣٣]، وقال في الموضع الخامس: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ يروي عَن: "الثِّقَات الملزوقات"[٣٤]، وقال في الموضع السادس: عمر الْمزنِي يروي عَن ... الثِّقَات الملزقات[٣٥]، وقال في الموضع السابع: عَليّ بن شهريار ... كثير الْخَطَأ فَاحش الْوَهم مِمَّن يَرْوِي ... عَن الْأَثْبَات الملزقات[٣٦]، وقال في الموضع الثامن: مُحَمَّدُ الْمَازِنِي: "يروي عَن ... الثِّقَات الملزقات[٣٧]، وقال في الموضع التاسع: نائل بن نجيح يروي عَن الثِّقَات الملزقات[٣٨]، وقال في الموضع العاشر: يحيى الشهيد يروي عَن ... الثِّقَات الملزقات[٣٩]، وقال في الموضع الحادي عشر: عن أبي حريز: "يروي عَن الزُّهْرِيّ الْعَجَائِب من المقلوبات والأوابد من الملزقات"[٤٠]، وقال في الموضع الثاني عشر: عبد الله القداح يروي: "عن الأثبات من الغرباء الملزوقات"[٤١]، وقال في الموضع الثالث عشر: "أَفْلح بْن سَعِيد ... يروي عَن الثِّقَات الموضوعات وَعَن الْأَثْبَات الملزقات[٤٢] وفي الموضع الرابع عشر :معدي بن سليمان: "يروي المقلوبات عن الثقات والملزقات عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[٤٣]، وقال في الموضع الخامس عشر في سكين بن أبي سراج: "يروي الموضوعات عن الأثبات والملزقات عن الثقات"[٤٤]، وقال في الموضع السادس عشر في أحمد بن محمد اليمامي أبي سهل: "يروي عن عبد الرزاق وعمر بن يونس وغيرهما أشياء مقلوبة ... فجمع بينهم هذا الشيخ وحمل حديث هذا على حديث ذلك ولم يميز ... ما يشبهه مما يأتي من المقلوبات والملزقات التي ينكرها المتبحر في هذه الصناعة"[٤٥]، قال في الموضع السابع عشر في محمد بن سليمان الجوهري: "يقلب الأخبار على الثقات ويأتي

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/2

عن الضعفاء بالملزقات ... أشياء كتبناها عنه مقلوبة أكره ذكرها كراهية التطويل"[٤٦]؛ وبعد البحث في دلالة اللفظ الرابع (المُلزَقات) عند ابنُ حِبَّان حسب منطوق الروايات، أو مفهومها؛ فالْعمريّ أخطأ، وكأنه سلك الجادة الطريقة السهلة: نَافِع عَن ابن عُمَرَ. أما عبد الله الْغِفَارِيّ، والجوهريكَان كل منهما يَأْتِي عَن الضُّعَفَاء بما ليس من حديثهم، بينما: حسان، وعَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، وعمر بن أَيُّوب، وعَلِيّ بن سعيد، ومُحَمَّدُ الْمَازِنِي، ويحيى بن سعد الشهيد، ومولى الزُّهْرِيّ، وأَفْلح ابْن سَعِيد، وابن ميمون، وسكين، ومعدي ... روايتهم عَن الْأَثْبَات ما ليس من حديثهم، أو يخلط الروايات كاليمامي وبعد البحث للوصول لخلاصة المعنى عنده تبين أن المقصود هو: الخطأ، وكأنه يسلك الجادة أو يقوم بتبديل أسانيد الروايات ووضعها على ثقات أو ضعفاء.

<u>اللفظ الخامس (ملزق):</u> وردت اللفظة في مواضع كما يأتي: قال في الموضع الأول: "عبدالْعَزِيز الْجَزرِي يَأْتِي بالمقلوبات عَن الثِّقَات فيكثر والملزقات بالإثبات فيفحش روى ... بنسخة شَبِيها بِمِائَة حَدِيث مَقْلُوبَة مِنْهَا مَالا أصل لَهُ، وَمِنْهَا مَا هُوَ ملزق بِإِنْسَان ليس يروي ذَلِك الحديث البتة"[٤٧]. وقال في الموضع الثاني عَبْدُ الرَّحِيمُ الْعَمِّيُّ: "فَأَما مَا روى عَن أَبِيه فالجرح ملزق بِأَحَدِهِمَا أَو بهما وَهَذَا لَا سَبِيل إلى مَعْرِفَته إِذْ الضعيفان إِذا انْفَرد أَحدهمَا عَن الآخر بِخَبَر لَا يتهيأ حكم الْقدح فِي أَحدهمَا دون الآخر"[٤٨]، إن دلالة لفظ (ملزق) عند ابنُ حِبَّان: يبين أن دلالة هذه اللفظة عند الناقد تعني أن عبد الْعَزِيز الْجَزرِي إدخال الحديث على إنْسان ليس يروي ذَلِك الحديث ألبتة، وملزق عند عَبْدُ الرَّحِيمُ؛ فالعجائب المعمولة في الحَدِيث؛ التي حكم أهل الحديث بأنها سبب لجرح الراوي سببها عَبْدُ الرَّحِيمُ أو والده لزاماً، ودلالة هذه اللفظة تبين أن المقصود هو: اتهامه بأنه سبب العلة، أو والجرح للحديث إدخال حديث على إنْسان.

<u>اللفظ السادس عند ابن حبان (إلزاق).</u> ويتمثل بقوله: في ترجمة الْهُذَيْل بن الحكم: "إِذا روى رجل مَجْهُول لم يعرف بِالْعَدَالَةِ عَن ضَعِيف شَيْئا مُنْكرا لَا يتهيأ إلزاق الْقدح بِأَحَدِهِمَا دون الآخر إِلَّا بعد السبر"[٤٩]، وخلاصة المعنى عنده تبين أن المقصود: أنه الحكم على الراوي بأنه سبب علة الحديث لزاماً.

المطلب الثاني: النقاد الذين استخدم كل منهم لفظتين من ألفاظ الإلزاق.

<u>أولاً: الْحَافِظ يَحْيَى الْقطَّان</u>[٥٠]، أما ألفاظ الإلزاق التي استخدمها:

اللفظ الأول (ملزقة)، قال: "كتبت عن الأعمش أحاديث عن مجاهد كلها ملزقة لم يسمعها[٥١].

اللفظ الثاني (ملزق). قال ابن المديني في حديث الجزية: فقال يحيى: "هذا ملزَقٌ عن أبي مجلز، قلت ليحيى: ليس هو من صحيح حديث قتادة؟ قال: لا"[٥٢]، إن دلالة لفظة (ملزقة)، ولفظة (ملزق) عند القطان تبين أنه ذكر رأي له، وهو أنه رجح كعالم أن كل الأحاديث التي كتبها القطان عن الأعمش عن مجاهد لم يسمع الأعمش أي من أحاديث مجاهد؛ فهي أدخلت عليه وليست من حديثه، وكذلك الحديث الطويل في الجزية عن أبي مجلز أدخل عليه وليس من حديثه أيضاً.

<u>ثانياً: الحافظ أَحْمد بن حَنْبَل الشَّيْبَانِيّ أَبُو عبد الله</u> [٥٣]، أما ألفاظ الإلزاق التي استخدمها:

اللفظ الأول (بِهِ مُلْصَقًا). قال أحمد: "كِتَابُ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِي حُسَيْنٍ اخْتَلَطَ بِكِتَابِ الزُّهْرِيِّ إِذْ كَانَ بِهِ مُلْصَقٌ بِكِتَابِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: وَبَلَغَنِي أَنَّ أَبَا الْيَمَانِ قَدِ اتُّهِمَ وَلَيْسَ لَهُ أَصْلٌ كَأَنَّهُ يَذْهَبُ إلى أَنَّهُ اخْتَلَطَ بِكِتَابِ الزُّهْرِيِّ إِذْ كَانَ بِهِ مُلْصَقًا".

اللفظ الثاني (مُلْصَقٌ بِ). قال أحمد في حديث طويل: "وَمِنْ هَاهُنَا مُلْصَقٌ بِحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّد ..."[٥٤]. إن

دلالة لفظة (بِهِ مُلْصَقًا)، ولفظة (مُلْصَقٌ بِ) من ألفاظ الملزقات عند أحمد بن حنبل أنه أبدل جزءاً من السند بجزء من سند آخر.

ثالثاً: الحافظ أحمد بن أبي خَيْثَمَةَ[٥٥]، أما ألفاظ الإلزاق التي استخدمها ابن أبي خَيْثَمَةَ:

اللفظ الأول (ألصق)، واللفظ الثاني (فألزق)، قال في الموضعين: "ألصق إليها أربعة أحاديث زيادة لم يحدثه بها ... فألزق إلى حديثه أربعة أحاديث كذب فاحتملت من ديوان الوليد، ورويت، وبئست الرواية"[٥٦] إن دلالة لفظة: (ألصق)، ولفظة: (فألزق) عند ابن أبي خيثمة حسب مفهومها يبين أن دلالة هذه اللفظة عند الناقد يتمثل بالكذب في حديث الزهري، وتم زيادة أربعة أحاديث كذب لم يحدثه بها قط.

رابعاً: الْحَافِظ شمس الدّين الذهبي[٥٧]، أما ألفاظ الإلزاق التي استخدمها:

اللفظ الأول (ألصق). فقال في الموضع الأول: محمد بن أزهر: "روى الموضوعات فمما ألصق بالبحراني"[٥٨]، وقال في الموضع الثاني: عبد الوهاب بن نافع: "ألصق بمالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا: لا تكرهوا مرضاكم"[٥٩]، وقال في الموضع الثالث: "عبد الْمطلب بن جَعْفَر عَن الْحسن بن عَرَفَة ألصق بِهِ كذبه الشيب من نوري"[٦٠]، وقال في الموضع الرابع بعد ذكر ترجمة عبد الرحمن الإِدْرِيْسِيُّ: "هذا إِسْنَادٌ مُظْلِمٌ، وَمَتْنٌ لاَ يصح، ألصق بابن أبي ذئب"[٦١]، وقال في الموضع الخامس: محمد الهاشمي. قال: "فمن الباطل الذي ألصق بمحمد هذا ... وذكر قصة منكرة أخرجها الحاكم في مستدركه فشان الكتاب بها وبأمثالها"[٦٢]، وبعد البحث في دلالة اللفظ (ألصق) من ألفاظ الملزقات عند الذهبي: فقد وضع على البحراني أحاديث لم يروها قط محمد بن الحسن، ووضع عبد الوهاب على مالك هذا الحديث وهو ليس من حديثه؛ أدخل على مالك حديث باطل لَيس لَه أَصل مِن حَديث مالك، ووضع عبد الْمطلب على الْحسن بن عَرَفَة متن كَذِبُهُ ظاهرٌ بَيِّن، ووضع أيضاً على ابن أبي ذئب إِسْنَادٌ مُظْلِمٌ، وَمَتْنٌ لاَ يصح، ووضع على محمد بن جعفر الهاشمي حديث باطل، وقصة منكرة. وبعد البحث في دلالة هذه اللفظة عند الناقد في الروايات للوصول لخلاصة المعنى عنده تبين أن المقصود هو: وضع أحاديث على راو لم يروها قط.

أما اللفظ الثاني فهو (ملصق)، وبعد استقراء النصوص نجد أنها ما يأتي: قال في الموضع الأول في ترجمة أحمد الباهلي قال: "ومن مصائبه... فهذا ملصق بمالك". [٦٣]، وقال في الموضع الثاني في ترجمة سعيد الدهان عن الخطيب: "عن أبي هريرة بحديث: السفر قطعة. إلى أن قال: فليعجل إلى أهله. فزاد فيه وليتخذ لهم هدية، ولو لم يجد إلا حجرا فليلقه في مخلاته" –أي: حجرا لقداحته– وبين الذهبي ذلك بقوله: "فهذا كذب ملصق بالحديث"[٦٤]، بعد استقراء الروايات التي جمعت اللفظة نفسها عند الذهبي فإن التفسير لمقصود الناقد لهذه اللفظة (ملصق) عند الناقد يتمثل: بأن أحمد الباهلي أضاف ما لا يصح مما لا أَصل لَه لمالك، أما الرواية الثانية فتم زيادة ألفظ في متن الحديث ليست منه كذباً، وبعد البحث للوصول لخلاصة المعنى تبين أن المقصود: إضافة ما ليس من الحديث سنداً ومتناً.

المطلب الثالث: النقاد الذين استخدم كل منهم لفظة واحدة من ألفاظ الإلزاق.

أولاً: الحافظ جرير الضَّبِّيّ (ت: ١٨٨هـ)[٦٥]: أما لفظة ملزقة عند جرير الرازي فقد نقلها ابن أبي حاتم فقال: جرير ابن عبد الحميد الضبي الرازي...حدثنا عبد الرحمن حدثني أبي قال سمعت إبراهيم بن موسى يقول سمعت جريرا يقول حديثنا عن الأعمش ملزقة أو ملفقة"[٦٦]، وناقش هذه القضية نقلُ الخطيب عن يعقوب الفسوي قوله: حَدَّثَنَا بشر بن الأزهر،

قَالَ: كان جرير إذا حدث حديث الأعمش يقول: ديباج الأعمش إلا أنها مرفوعة، كنا نتذاكر بيننا ويصحح بعضنا من بعض، أو نحو هذا"[٦٧]، وقال ابن أبي حاتم: "قرئ على العباس بن محمد الدوري عن يحيى بن معين أنه قال: قال جرير: حديث الأعمش كنا نرفعها فإن شئتم فخذوها وإن شئتم فلا تأخذوها"[٦٨]. إن دلالة هذا اللفظ يعني: بأنها ملفقة، أو مرقعة، أو مرقوعة فشبه تصحيح بعضهم ما عنده من أحاديث بما عند أصحابه بترقيعهم للثوب.

ثانياً: الحافظ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ (ت: ٢١٩ هـ)[٦٩]: أما اللفظ الذي استخدمه (يلزق).

قال أَبُو نعيم الْفضل بن دُكَيْن:" كَانَ خَالِد المدائني يلزق أحاديث الليث، إِذا كَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنِ ابْن عُمَر أدخل سالما، وَإِذا كَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عائشة أدخل عروة. فقلت لَه: اتق اللَّه! فَقَالَ: وَيجيء أحد يعرف هذا؟"[٧٠]. إن دلالة هذا اللفظ عند الناقد يعني: أنه ظهر أنه كذب؛ فتلاعب بالأسانيد فقطعها، وتصرف المدائني من جعبته بتقطيع الأسانيد ووضع سند مع متن آخر.

ثالثاً: الحافظ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي حَاتِمٍ (ت: ٣٢٧هـ)[٧١]، أما اللفظ الذي كرر استخدامه (ألصق)؛ فقال في الموضع الأول في التمييز بين الرواة: "تبيين طبقاتهم ومقادير حالاتهم، وتباين درجاتهم ليعرف من كان منهم في منزلة الانتقاد ... ومنهم من قد ألصق نفسه بهم، ودلسها بينهم ممن قد ظهر للنقاد العلماء بالرجال منهم الكذب"[٧٢]. وقال في الموضع الثاني في مراتب الرواة وخامس: "قد ألصق نفسه بهم ودلسها بينهم ممن ليس من أهل الصدق والأمانة"[٧٣]. إن دلالة هذا اللفظ بعد استقراء النصوص للفظة (ألصق) عند الناقد وجدت مقصود الرازي: أنه ظهر للنقاد العلماء بالرجال أنه كذب؛ فأدخل نفسه بين الرواة، ودلسها بينهم.

رابعاً: الحافظ مُحَمَّد بن مخلد بن حَفْص الْعَطَّار (ت: ٣٣١هـ)[٧٤]، أما اللفظ الذي استخدمه (يلزقها).

فقال فيما أخرجه الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ مَخْلَدٍ الْعَطَّارُ. قَالَ: "ماتت والدتي فأردت أن أدفنها في مقبرة درب الريحان، فنزلت ألحدها أنا فانفرجت لي فرجة عن قبر يلزقها، فإذا رجل عليه أكفان جدد على صدره طاقة ياسمين ... الحديث" [٧٥]. أمَّا دلالة هذا اللفظ بعد استقراء النصوص لـ(يلزقها) هو: أَي بِجَانِبِ قبر والدته، وهنا قصد المعنى اللغوي فقط.

خامساً: الحافظ عبد الله بن عديّ الْجُرْجَانِي (ت: ٣٦٥)[٧٦]، أما الألفاظ التي استخدمها ابن عدي (يلزق)، و(وَيَلْزَقُ)، و(ويلزقه) وكرر استخدام بعضها مع أكثر مِنْ رَاوٍ؛ فقال في الموضع الأول: الحسن بن علي، ويكنى بأبي الأشنان: "ولم أكتب عنه؛ لأنه كان يكذب كذبا فاحشا ويحدث عن قوم لم يرهم ويلزق أحاديث قوم تفردوا به على قوم ليس عندهم"[٧٧]، وقال أيضا عن الْحَسَن بن عَلِيّ العدوي كما نقله عنه الخطيب: "يضع الحديث، ويسرق الحديث، ويلزقه عَلَى قوم آخرين"[٧٨] وقال في الموضع الثاني: صالح بن أبي مقاتل: "يلزق أحاديث تعرف بقوم لم يرهم على قوم آخرين لم يكن عندهم"[٧٩]، وقال في الموضع الثالث: مُحَمد بن أحمد بن عيسى الوراق: "يلزق أحاديث قوم لم يرهم يتفردون بها عَلَى قوم يحدث عنهم ليس عندهم" ثم قال ابن عدي: "فما ألزقه عَلَى قوم آخرين". ثم ذكر جملة من الأحاديث يقول بعد كل منها ألزقه على فلان[٨٠]. إن دلالة لفظة (وَيَلْزَقُ) من ألفاظ الملزقات بعد استقراء الروايات التي جمعت اللفظة عند ابن عدي، تبين أن التفسير لمقصود الناقد لهذه اللفظة يتمثل بأنه: عند أبي الأشنان، وابن أبي مقاتل، والوراق: ينقل أحاديث قوم تفردوا بها، فيجعلها على قوم ليست عندهم.

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 2

سادساً: الحافظ الخطيب البغدادي، أما لفظ الإلزاق الذي استخدمه وكرر استخدامه: (فألزقه)، و(لزقه) فقال: "الْحَسَنُ ابْنُ عَلِيٍّ الْعَدَوِيُّ: "وهذا الحديث وضعه العدوي عَلَى كامل بن طلحة، وإنما يرويه عبد الرزاق بن مَنْصُور البندار، عَنْ أَبِي عَبْد اللَّهِ الزاهد السمرقندي، عَنِ ابن لهيعة، وأبو عَبْد اللَّهِ الزاهد مجهول، فألزقه العدوي عَلَى كامل، وكامل ثقة، والحديث ليس بمحفوظ عَنِ ابن لهيعة"[٨١]، وقال في الموضع الثاني: محمد بن عبد بن عامر بن مرداس: "تفرد بروايته مسلم الحرمي، عن وكيع عنه، ونرى أن محمد بن عبد سرقه فألزقه على عصام بن يوسف، والله أعلم"[٨٢]، وبعد البحث في دلالة اللفظ (ألصق) من ألفاظ الملزقات عند الخطيب تبين أن المقصود هو: وضع أحاديث على راو لم يروها قط، وقال في الموضع الثاني: هَذَا الْحَدِيثُ بَاطِلٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَالرِّجَالُ الْمَذْكُورُونَ فِي إِسْنَادِهِ كُلُّهُمْ مَعْرُوفُونَ سِوَى الصَّائِغِ، وَنَرَى أَنَّ ابْنَ الْخَفَّافِ اخْتَلَقَ اسْمَهُ وَرَكَّبَ الْحَدِيثَ عَلَيْهِ، وَنُسْخَةُ بِشْرِ بْنِ مُوسَى عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِئِ مَعْرُوفَةٌ، وَلَيْسَ هَذَا فِيهَا وقد روي عن المقرئ من طريق مظلم...(ثم قال): ومن ههنا أخذه ابن الخفاف لزقه على الصائغ الذي ذكر أنه حدثه به عن بشر ابن موسى عن المقرئ)[٨٣]، وبعد البحث في دلالة اللفظ(ألصق) من ألفاظ الملزقات عند الخطيب تبين أن المقصود هو: وضع أحاديث على راو لم يروها قط.

سابعاً: الْحَافِظ مُحَمَّد بن طَاهِر الْمَقْدِسِي ابْن القيسراني[٨٤] (ت: ٥٠٧هـ)، أما لفظ الإلزاق الذي استخدمه هو (فألزقه)، قال: "طَاهِر بن الْفضل الْحلَبِي عَن سُفْيَان بن عُيَيْنَة عَن الزُّهْرِيّ عَن أنس وَإِنَّمَا هُوَ من رِوَايَة يُونُس بن يزِيد عَن أَخِيه أبي عَليّ عَن الزُّهْرِيّ عَن أنس لَيْسَ لَهُ طَرِيق غير هَذَا فألزقه طَاهِر بِابْن عُيَيْنَة"[٨٥]، إن دلالة لفظ (فألزقه) من ألفاظ الملزقات عنده: أي أنه وضع أحاديث على راو لم يروها قط(ابْن عُيَيْنَة).

ثامناً: الحافظ عَبْد الكريم السمعاني[٨٦]، اللفظة التي استخدمها (ويلزق) قوله في أبي على الرحبيّ حنش: "كان يقلب الأخبار، ويلزق رواية الضعفاء بالثقات[٨٧]"، وقال في الموضع الثاني: عبد الله النسائي: "يلزق الموضوعات بالضعفاء"[٨٨]. إن دلالة لفظة (ويلزق) يبين أن دلالة هذه اللفظة يتمثل بأنه: يغير رواية الضعفاء فيجعلها للثقات، وكذلك يغير الموضوعات ويجعلها من رواية الضعفاء.

تاسعاً: الحافظ محمد بن محمد بن عبد الملك الأنصاري الأوسي المراكشي. أن اللفظ الذي استخدمه المراكشي (ألصَقَ): قال: "سَعِيدُ بن حَمْدون قُرْطُبي، أبو عثمان. رَوى عن أبويْ محمد: ابن محمد بن قاسم والباجِيِّ واختَصَّ به فكان ألصَقَ تلاميذِه به"[٨٩]. إن دلالة لفظ (ألصَقَ) من ألفاظ الملزقات عند المراكشي، والإفادة من منطوق أو مفهوم كلام الناقد فهو: طول زمان صحبة التلميذ لشيخه مع كثرة ما يحمله عنه من مروياته أو علمه، ولازمة، وربما تفرغُ للتحمل عنه.

عاشراً: الحافظ جلال الدّين السُّيُوطِيّ صاحب الطبقات. أما اللفظ الذي استخدمه فهو (يلزق).
الْفرج بْن فضَالة التنوخي "ضَعِيف مُنكر الحَدِيث يلزق الْمُتُون الْوَاهِيَة بِالأسانيد الصَّحِيحَة"[٩٠]، إن دلالة لفظ (يلزق) من ألفاظ الملزقات عنده أنه يضع متن واهي لسند صحيح، مع أن السند الصحيح لم يرو به هذا المتن الواهي.

الخاتمة.

لقد توصلت من خلال هذه الدراسة الاستقرائية للنقاد إلى النتائج الآتية:

١- إن عشرة من النقاد الجهابذة استخدموا خمسة وأربعين لفظة، وعشرين لفظة دون تكرار، وتفنن الْحَافِظ مُحَمَّدُ بنُ حِبَّانَ،

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/2

وأقل باقي النقاد، وثمرة تقسيمه من خلال العلماء الوصول لتعريف للملزقات بتقسيم منطقي، وتسليط الضوء على المكثر والمقل في استخدام ألفاظ الإلزاق، ومعرفة مقصد الناقد، وغيرها.

٢- تم الوصول لتعريف للملزقات بعد الدراسة التطبيقية بِناءً عَلَى تطبيقات النقاد لألفاظ الإلزاق عندهم، وهو: إدخال، أو وضع، أو تلفيق سند أو جزء منه كإبدال راوٍ مع غير متن حديثه (ما ليس منه) أو جمع متون متعددة في سند غريب إما عن قصد بالتلاعب بالأسانيد فهو الكذب، أو عن غير قصد بسبب الغفلة كسلوك الجادة فهو الخطأ، وهو غالباً في السند.

٣- بالدراسة الاستقرائية عند الحافظ ابنُ حِبَّان للفظة (وَيلْزق بِهِ) التي استخدمها في هذا الموضع دون غيره بأنه يحكم على الراوي حكماً مستقلاً بما يتوافق مع ضبطه لحفظه لما يرويه بغض النظر عن خطئه هنا، وكذلك الحافظ محمد الأنصاري المراكشي قصد في لفظة (ألصَقَ) التي استخدمها في موضع واحد أيضاً: طول زمان صحبة التلميذ لشيخه.

٤- يجب الاهتمام بالإلزاق؛ فهو بحاجة إلى مزيد دراسة، وسأحاول تسليط الضوء عليها في أبحاث قادمة.

وبعد، فهذا جهد المقل بعد التعب أضعه بين يدي أهل العلم، والفضل ليصوبوا وهمي وزللي ولهم من الله عظيم الأجر، ومني كل الشكر، والحمد لله رب العالمين.

الهوامش.

(١) جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤م، (ط٣)، ج١٠، ص٣٢٩ مادة: لزق، لسق، لصق.

(٢) عمر بن حسن الأندلسي ابن دحية الكلبي (ت ٦٣٣هـ/١٢٣٦م)، **أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب**، تحقيق: محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٨م، (ط١)، ص١٤٨-١٤٩. وأحمد ابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ/١٤٤٩م)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تحقيق: ربيع المدخلي، السعودية، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٩٨٤م، (ط١)، ج٢، ص٨٣٨ رقم(١١٧)، ونقله النوع الحادي والعشرون: الموضوع، قال ابن حجر: "في ترجيح المعنى اللغوي أنه: أليق بهذه الحيثية".

(٣) عبد الرحمن بن إبراهيم الخميسي، **معجم علوم الحديث النبوي**، دار الأندلس، جدة، ٢٠٠٩م، (ط١)، ص٢٢٩.

(٤) إبراهيم بن عبد الله اللاحم، **الاتصال والانقطاع**، مكتبة الرشد، الرياض، ٢٠٠٥م، (ط١)، ص٤٤٧.

(٥) محمد بن مكرم ابن منظور (ت ٧١١هـ/١٣١١م)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ١٩٥٥م، (ط٣)، ج٢، ص٤٢٢، مادة: جرح.

(٦) ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص٤٣٠، مادة: عدل.

(٧) فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل -دراسة منهجية في علوم الحديث**، دار طيبة، الرياض، ١٩٩٧م، (ط٣)، ص٢٦ نقله وعلق عليه بخلاصة طيبة.

(٨) عبد الرحمن جلال الدين السُّيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، **طبقات الحفاظ**، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٣م، (ط١)، ص٣٧٥، رقم (٨٤٧)، وذكره الحاكم فقال: كان من أوعية العلم في الحديث.

(٩) محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ/٩٦٥م)، **المجروحين**، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصيمعي، الرياض، ٢٠٠٠م،

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 2

(ط١)، ج١، ص٥٣٧، رقم (٥٦٩).

(١٠) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٢٠٧، رقم (٨٦٢).

(١١) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٤٨٧، رقم (١٢٣٢).

(١٢) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٣٤٠، رقم (٢٩٥).

(١٣) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٢٩٤، رقم ٢٢٥. "رِوَايَة الضُّعَفَاء بالثقات" هكذا في نسخة دار الصيمعي المرقمة، ويخالفها ما ورد في نسخة دار الوعي، والمعرفة بحذف كلمة "بالثقات"، ج١، ص٢٤٢؛ فاعتمدت نسخة دار الصيمعي لموافقتها لما نقله العلماء كمُغْلَطَاي عن ابن حبان بزيادة كلمة "بالثقات". علاء الدين مُغْلَطَاي (ت ٧٦٢هـ/١٣٦١م)، **التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال**، ص١٦٤، رقم (٨٧).

(١٤) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٤٤٤، رقم (١١٦٦).

(١٥) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص١٨، رقم (٥٨٦).

(١٦) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٤٤٤، رقم (٤٥٢).

(١٧) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٤٩١، رقم (٥١٤).

(١٨) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٢١٠، رقم (٨٦٧).

(١٩) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص١٥٧، رقم (٧٢).

(٢٠) محمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤هـ/٩٦٥م)، **الثقات**، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٧٣م، (ط١) ج٦، ص٤١٥، رقم (٨٣٥٧).

(٢١) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص١٣٦، رقم (٧٦٣).

(٢٢) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٣١٠، رقم (٢٥٠).

(٢٣) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٣١٤، رقم (٢٥٧).

(٢٤) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٢٨٢، رقم (٩٥٥).

(٢٥) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٣٤٩ رقم (٣١١).

(٢٦) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٣١٠ برقم (٢٥٠).

(٢٧) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص١٣١، رقم (٤٣).

(٢٨) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٧٠، رقم (٦٦٠).

(٢٩) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٢٥٠، رقم (٩١٥).

(٣٠) ابن حبان، **المجروحين**، ١، ص٤٩٨، رقم (٥٢٢).

(٣١) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٥٣٠، رقم (٥٦٤).

(٣٢) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٣٣٥، رقم (٢٨٥).

(٣٣) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٣٤٤ رقم (٣٠٢).

(٣٤) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٨، رقم (٥٧١).

(٣٥) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٦٦، رقم (٦٥٤).

(٣٦) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٩٧، رقم (٦٩٤).

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/2

(٣٧) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٣٢٦، رقم (١٠١٣).

(٣٨) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٤٠٥، رقم (١١٢٤).

(٣٩) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٤٨٢، رقم (١٢٢٢).

(٤٠) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٥٠٣، رقم (١٢٥٩). ومجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ/١٢١٠م)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، (ط١)، مادة: أَبَدَ، الْأَوَابِدُ جَمْعُ آبِدَة وَهِيَ الَّتِي قَدْ تَأَبَّدَتْ أَيْ تَوَحَّشَتْ ونَفَرَتْ مِنَ الْإِنْسِ، ج١، ص١٧.

(٤١) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص٥١٤، رقم (٥٤٣)، ونقل السمعاني عن ابن حبان هذا الكلام، عبد الكريم بن محمد السمعاني (ت ٥٦٢هـ/١١٦٧م)، **الأنساب**، تحقيق: عبد الرحمن بن المعلمي اليماني، باب القاف والدال، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٦٢م، (ط١)، ج١٠، ص٣٤٨، رقم (٣١٧٤).

(٤٢) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص١٩٩، رقم (١١٢).

(٤٣) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٣٨١، رقم (١٠٩٠).

(٤٤) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٤٥٧، رقم (٤٦٨).

(٤٥) ابن حبان، **المجروحين**، ج١، ص١٥٥، رقم (٧٢).

(٤٦) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٣٣٨، رقم (١٠١٥).

(٤٧) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص١٢١، رقم (٧٣٩).

(٤٨) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص١٥٠، رقم (٧٨١).

(٤٩) ابن حبان، **المجروحين**، ج٢، ص٤٤٤، رقم (١١٦٦).

(٥٠) السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص١٣١، رقم (٢٦٨) قال: " قَالَ أَحْمد: لم يكن فِي زَمَانه مثْله، وَقَالَ أَبُو زرْعَة: هُوَ الَّذِي مهد لأهل الْعرَاق رسم الحَدِيث".

(٥١) عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ/٩٣٨م)، **الجرح والتعديل**، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٩٥٢م، (ط١)، ج١، ص٢٤١ التقدمة.

(٥٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج١، ص٢٣٦، التقدمة.

(٥٣) السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص١٨٩، ١٩٠، رقم (٤١٧)، قال: صَاحب الْمسند، وَقَالَ الْقَاسِم بن سَلام انْتهى علم الحَدِيث إِلى أَحْمد، وَقَالَ أَبُو زرْعَة الرَّازِيّ كَانَ أَحْمد يحفظ ألف ألف حَدِيث بتصرف يسير.

(٥٤) أحمد بن محمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ/٨٥٥م)، **مسند الإمام أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠١م، (ط١)، ج٣١، ص٢٥٧ رقم (١٨٩٢٩).

(٥٥) شمس الدين محمد الذَهَبي، (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، (ط٣)، ج١١، ص٤٩٢-٤٩٣، رقم (١٣١). قال: صاحب التاريخ الكبير، قال الخطيب: ثقة متقنا أخذ علم الحديث عن: أحمد، وابن معين، وعلم النسب عن: الزبيري، وأيام الناس عن: المدائني، بتصرف.

(٥٦) علي بن الحسن ابن عساكر (ت ٥٧١هـ/١١٧٦م)، **تاريخ دمشق لابن عساكر**، ص٤١، و٤٧، هناك إشكال في الرواية لكن موضوعنا لفظ (ألصق).

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 2

(٥٧) السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص٥٢١، و٥٢٢، رقم (١١٤٤). قال باختصار: مُحَمَّد بن أَحْمد بن عُثْمَان قايماز أَبُو عبد الله، قال السيوطي: "إن الْمُحدثين عِيَال الْآن فِي الرِّجَال وَغَيرهَا من فنون الحَدِيث على أَرْبَعَة الْمزي والذهبي والعراقي وَابْن حجر.

(٥٨) شمس الدين محمد الذَهَبي، (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، **ميزان الاعتدال**، تحقيق: علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م، (ط١)، ج٦، ص١١٣، رقم (٧٤٠١، ٧٢٧٨)، ذكر الخطيب هذا الحديث، وآخر ثم قال: "كان غير ثقة، يروي الموضوعات عن الثقات–ثم ذكر حديث وُزِنَ حِبْرُ ... رِجَالُ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ كُلُّهُمْ ثِقَاتٌ غَيْرَ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ، وَنَرَى الْحَدِيثَيْنِ مِمَّا صَنَعَتْ يَدَاهُ"، الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٢، ص٥٩١، رقم (٥٦٧).

(٥٩) الذَهَبي، **ميزان الاعتدال**، ج٤، ص٤٣٧–٤٣٨ رقم (٥٣٣٢) [٥٤٤٣]، أخرجه: جمال الدين بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ/ ١٢٠١م)، **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، ج٢، ص٣٨٣، رقم (١٤٥١)، قال سبط ابن العجمي: "فَهَذَا وضع سندا" إبراهيم بن محمد سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ/١٤٣٨م)، برهان الدين سبط ابن العجمي، **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م، (ط١)، ص١٧٧، رقم(٤٧١)، قال العقيلي عن حديث مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا: لا تكرهوا ... السابق): "لَيس لَه أَصل مِن حَديث مالك، ولا رَواه ثقة عنه".

(٦٠) شمس الدين محمد الذَهَبي، (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، **المغني في الضعفاء**، كتبه: نور الدين عتر، واعتنى به: عبد الله الأنصاري، دار إحياء التراث الإسلامي، قطر، ج١، ص٥٧١، رقم (٣٧٩٦).

(٦١) الذَهَبي، **سير أعلام النبلاء** ج١٧، ص٢٢٧، رقم (١٣٥).

(٦٢) الذَهَبي، **ميزان الاعتدال**، ج٦، ص٩١، رقم (٧٣١٧).

(٦٣) الذَهَبي، **ميزان الاعتدال**، ج١، ص٢٨٥، رقم (٥٥٦، ٨٤١)، قال العقيلي: "مُحمد العُمريُّ: عن مالك، ولا يَصِح حَديثهُ، ولا يُعرَف بِنَقل الحَديث ... (وبعد هذا الحديث قال: حَديث مُنكَر لا أَصل لَه مِن حَديث مالك، وهَذا يُروى عن حُذَيفَة، عن النَّبي ﷺ، بإسناد جَيِّد ثابت". محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ/٩٣٤م) **كتاب الضعفاء**، تحقيق: مازن السرساوي، دار ابن عباس، مصر، ٢٠٠٨م، (ط٢)، ج٥، ص٣٠٨، رقم (١٦٥٧، ٥٣٩٤).

(٦٤) الذَهَبي، **ميزان الاعتدال** ج٣، ص٢١٤، رقم (٣٢٢٥) (٣٧٤٤)، قال ابن عبد البر: "وَقَدْ زَادَ فِيهِ بَعْضُ الضُّعَفَاءِ عَنْ مَالِكٍ وَلْيَتَّخِذْ لِأَهْلِهِ هَدِيَّةً وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا حَجَرًا فَلْيُلْقِهِ فِي مِخْلَاتِهِ قَالَ وَالْحِجَارَةُ يَوْمَئِذٍ تُضْرَبُ بِهَا الْقِدَاحُ وَهَذِهِ زِيَادَةٌ مُنْكَرَةٌ لَا تَصِحُّ"، يوسف بن عبد البر (ت ٤٦٣هـ/١٠٧١م)، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى العلوي، وزارة عموم الأوقاف الإسلامية، المغرب، ١٩٦٧م، (ط٢)، ج٢٢، ص٣٥. والرواية في صحيح البخاري دون هذه الإضافة محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ/٨٧٠م)، **صحيح البخاري**، كتاب العمرة، باب السفر قطعة من العذاب، تحقيق: محمد زهير، دار طوق النجاة، بيروت، ٢٠٠٨م، (ط٢)، ج٣، ص٨، رقم (١٨٠٤).

(٦٥) السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص١٢٢، رقم (٢٤٦)، قال: هو ابن عبد الحميد بن قرط أَبُو عبد الله الرَّازِيّ القاضي أحد الأعلام، وكان ثقة كثير العلم يرحل إليه.

(٦٦) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٥٠٥–٥٠٦، رقم (٢٠٨٠).

(٦٧) الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٨، ص١٨٤، و١٩١، رقم (٣٦٩٧).

(٦٨) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص٥٠٦، قال المعلمي اليماني في (نرفعها): "والصواب غن شاء الله تعالى (نرقعها) بالقاف وسياتي في رواية أخرى (ملزقة أو ملفقة)، وفى الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٧، ص٢٥٨ (مرفوعة كنا نتذاكر بيننا

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/2 16

ويصحح بعضنا من بعض أو نحو هذا) والصواب (مرقوعة) بالقاف شبه تصحيح بعضهم ما عنده بما عند أصحابه بترقيع الثوب"، ولله در المعلمي اليماني فقد سَمِع الدوري يحيى يَقُول: قَالَ جرير الضَّبِّيّ: سَمِعت حَدِيث الأعمش فَكُنَّا نرقعها فَإِن شِئْتُم فخذوها وَإِن شِئْتُم فَلَا تأخذوها"، يحيى بن البغدادي (ت ٢٣٣هـ/٨٤٨ م)، يحيى بن معين البغدادي، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، ١٩٧٩م، (ط١)، ج٣، ص٤٣٢، رقم (٢١١٨).

(٦٩) السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص١٦٢، رقم (٣٤٩). "وَهُوَ لقب واسْمه عَمْرو بن حَمَّاد الْملَائي الْكُوفِي أحد الْأَعْلَام، قَالَ أَحْمد: ثِقَة مَوضِع الْحجَّة يزاحم بِهِ ابْن عُيَيْنَة".

(٧٠) الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٩، ص٢٣٩، رقم (٤٣٥٦).

(٧١) شمس الدين محمد الذَهَبي، (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م)، **تاريخ الإسلام**، تحقيق: بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٣م، (ط١)، ج٧، ص٥٣٣، و٥٣٥، رقم (٣٣٦). قال الخليليّ: أخذ علم أبيه وأبي زُرْعة، وكان بحرًا في العلوم ومعرفة الرّجال، وله كتاب في الجرح والتعديل، بتصرف يسير.

(٧٢) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج١، ص٥-٧، باختصار.

(٧٣) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج١، ص١٠.

(٧٤) السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص٣٤٦، رقم (٧٨١)، مُحَمَّد بن مخلد بن حَفْص الثِّقَة مُسْند بَغْدَاد أَبُو عبد الله الْعَطَّار وعني بِهَذَا الشَّأْن وصنف وَخرج وَكَانَ مَعْرُوفا بالثقة وَالصَّلَاح.

(٧٥) الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٤، ص٤٩٩، رقم (١٦٧٣).

(٧٦) الذَهَبي، **تاريخ الإسلام**، ج٨، ص٢٤١-٢٤٢. قال ابن عساكر: كان ثقةً، قال الدارقطني في كتابه الضعفاء: فيه كفاية لا يُزاد عليه، بتصرف يسير.

(٧٧) عبد الله بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ/٩٧٦م)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل عبد الموجود، الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م، (ط١)، ج٣، ص٢٠٩، رقم (٤٧٩).

(٧٨) الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٨، ص٣٧٨، رقم (٣٨٦٣). وهو عند ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٣، ص١٩٥، رقم (٤٧٤).

(٧٩) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٥، ص١١٢، رقم (٩٢٣).

(٨٠) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ج٧، ص٥٥٩، رقم (١٧٨٦).

(٨١) أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ/١٠٧٢م)، **تاريخ بغداد**، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٢م، (ط١)، ج٨، ص٣٧٨، رقم (٢٤٧٤).

(٨٢) الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٦٧١، رقم (١١٦٩).

(٨٣) الخطيب، **تاريخ بغداد**، ج٣، ص٤٥، رقم (٦٦٨).

(٨٤) السيوطي، **طبقات الحفاظ**، ص٤٥٢، رقم (١٠١٨)، قَالَ ابْن مَنْدَه: عَالما بِالصَّحِيحِ والسقيم.

(٨٥) محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ/١٣٥٢م)، **معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: عماد الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٩٨٥م، (ط١)، ص١١٦، رقم (٢٢١).

Jordan Journal of Islamic Studies, Vol. 16 [2020], Iss. 1, Art. 2

(٨٦) الذَهَبي، **تاريخ الإسلام**، ج١٢، ص٢٧٤، رقم (٥٩). قال بتصرف يسير: هو ابْن مُحَمَّد بْن منصور "ملقّب بتاج الْإِسْلَام، أقبل عَلَى التّصنيف، سمع ابن النّجّار أنّ عدد شيوخه سبعة آلاف شيخ، وكان ثقة".

(٨٧) السمعاني، **الأنساب**، ج٦، ص٩١، رقم (١٧٥٧).

(٨٨) السمعاني، **الأنساب**، ج١٣، ص٨٨.

(٨٩) محمد بن عبد الملك الأنصاري المراكشي (ت ٧٠٣ هـ/١٣٠٣م)، **الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لأبي عبد الله**، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ٢٠١٢م، (ط١)، ج٢، ص٣٥، رقم (٦٨).

(٩٠) عبد الرحمن جلال الدين السُيوطي (ت ٩١١هـ/١٥٠٥م)، **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**، تحقيق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، (ط١)، ج١، ص١٢٨.

https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jois/vol16/iss1/2